HERITAGE
INSTITUTE

مكافحة انتشار الأسلحة غير المشروعة في الصومال

ديسمبر ٢٠٢٤

المحتويات

١	الملخص التنفيذي	٤
٢	المقدمة	٤
٣	انتشار الأسلحة غير المشروعة في الصومال	٥
٤	حادثة عابُد واق	٦
٥	دور إثيوبيا	٧
٦	التداعيات المحتملة لحادثة عابُد واق	٧
٧	مستقبل حظر الأسلحة	٨
٨	الخاتمة	٩
٩	التوصيات	٩

حقوق النشر © 2024 | معهد هرتيج ، جميع الحقوق محفوظة.

نحثّ القراء على إعادة إنتاج المواد لمنشوراتهم الخاصة، طالما أنها لا تباع تجاريا. يطلب معهد هيرتيج -بصفته صاحب حقوق الطبع والنشر- الإقرار الواجب ونسخة من المنشور. للاستخدام عبر الإنترنت، نطلب من القراء إدراج رابط المصدر الأصلي على موقع معهد هرتيج.

© معهد هرتيج 2024.

١. الملخص التنفيذي

في ١٦ يوليو ٢٠٢٤، سيطرت عشائر مسلحة في بلدة عابُد واق بوسط الصومال على قافلة حكومية واستولت على شاحنتين محملتين بالأسلحة كانتا تحت حماية وكالة الاستخبارات والأمن الوطني، بعد عبورهما الحدود الإثيوبية. شكّل هذا الحادث تصعيدًا خطيرًا للوضع الأمني في البلاد، لا سيما في ولاية غلمدغ. تُقدّر قيمة الأسلحة المسروقة بملايين الدولارات، مما سبب إحراجًا كبيرًا للحكومة الفيدرالية الصومالية، التي نجحت قبل عام فقط في رفع الحظر الدولي على الأسلحة الذي استمر ثلاثين عامًا.

ويُظهر عجز كل من حكومة ولاية غلمدغ والحكومة الفيدرالية عن استعادة هذه الأسلحة خللًا هيكليًا في الدولة، يتمثل في ضعف المؤسسات الحكومية، وقلة الإمكانات، وانتشار الفساد. هذه العوامل مجتمعة تُسهل الأنشطة التجارية غير المشروعة، ومنها تهريب الأسلحة. كما أن هذا الحادث يُعمّق الانقسامات والنزاعات العشائرية المستمرة في غلمدغ ومناطق أخرى، مما يضعف الثقة الهشة بين الحكومة والمجتمعات المحلية.

يأتي هذا التصعيد في ظل صراعات عشائرية محتدمة حول الأراضي والموارد في غلمدغ. وهناك مخاوف من أن امتلاك عشيرة مريحان للأسلحة المسروقة قد يشجع عشائر أخرى على الدخول في سباق تسلح لضمان التوازن، مما سيزيد من الطلب على الأسلحة غير المشروعة. ومن جهة أخرى، فإن بعض هذه الأسلحة ليست شائعة الاستخدام في السوق السوداء أو بين العشائر، وقد يكون صيانتها صعبًا، مما قد يدفع المجتمعات إلى بيعها. إذا حدث ذلك، فقد تستفيد جماعات مثل حركة الشباب وداعش، التي تعتمد على السوق السوداء، من هذه الأسلحة لتعزيز قدراتها، مما يهدد المكاسب الأمنية التي حققتها إدارة الرئيس حسن شيخ محمود.

إضافةً إلى ذلك، من المقرر إجراء انتخابات في غلمدغ لاحقًا هذا العام، مما يثير القلق بشأن احتمال إساءة استخدام هذه الأسلحة في الصراعات السياسية. قد يلجأ بعض الأطراف السياسية، سواء على مستوى الولاية أو الحكومة الفيدرالية، إلى استخدام هذه الأسلحة للتأثير على موازين القوى بين المرشحين المتنافسين على قيادة الولاية. هذه الانتخابات، التي غالبًا ما تكون حافلة بالتوترات بين الحكومة الفيدرالية وحلفائها والمنافسين المحليين، قد تؤدي إلى تفاقم الأوضاع إذا اقترنت بانتشار الأسلحة غير المشروعة.

كما أعادت حادثة عابُد واق الجدل حول رفع الحظر الكامل عن الأسلحة في الصومال. فقد اتهم بعض أعضاء البرلمان الفيدرالي وحكومتا بونتلاند وصوماليلاند الحكومة الفيدرالية بالإهمال وربما التواطؤ. إن تمكن مليشيات عشائرية من الاستيلاء على كميات كبيرة من الأسلحة يطرح تساؤلات حول جدوى قرار رفع الحظر وتداعياته، مما قد يؤثر على تقييم مجلس الأمن الدولي المرتقب للملف الصومالي.

يتناول هذا التقرير عدة محاور، بما في ذلك الخلفية التاريخية لانتشار الأسلحة في الصومال والعوامل التي تغذيه، مع تحليل شامل لحادثة عابُد واق. كما يُسلط الضوء على دور الدول الإقليمية، خصوصًا إثيوبيا، وتأثير رفع الحظر على الأمن والاستقرار. ويختتم بتوصيات عملية تهدف إلى استعادة الأسلحة المسروقة وتعزيز الأطر القانونية والسياساتية لإدارة الأسلحة والذخائر.

٢. المقدمة

في ١٦ يوليو ٢٠٢٤، قامت عناصر من عشيرة مريحان المقيمين في مدينة عابُد واق وما حولها، في منطقة غلغدود بولاية غلمدغ، بنصب كمين لشاحنتين تحملان أسلحة وذخائر. كانت الشاحنتان قد دخلتا البلاد عبر الحدود الإثيوبية، وهو ممر رئيسي يستخدمه المهربون منذ عقود لجلب المواد غير المشروعة، بما في ذلك الأسلحة والمخدرات، إلى الصومال.[1] أدانت كلّ من الحكومة الفيدرالية وحكومة ولاية غلمدغ عملية النهب، وأكدت أن الأسلحة قد تم شراؤها من قبل رجال أعمال واعترضتها وكالة الاستخبارات والأمن الوطني (نيسا) عند الحدود.[2] ومع ذلك، لم يتم تقديم أي معلومات إضافية حول هوية هؤلاء رجال الأعمال، أو كيفية علم الحكومة الفيدرالية بوجود الأسلحة، أو ما إذا كانت دول إقليمية أو شركاء دوليون قد أبلغوا الحكومة بذلك.

1. Bahadur, Jay. "The price of civil war: A survey of Somalia's arms markets." GI-TOC–April (2022).
2. HIPS interview, 2024.

لا يزال أصل وكمية الأسلحة المنهوبة مجهولين. ومع ذلك، يُعتقد أنها تشمل عددًا كبيرًا من المدافع الرشاشة الثقيلة، وشاشات دوشكا، وبنادق الكلاشينكوف، والمسدسات، والبنادق القناصة، والذخائر. ما هو مؤكد، مع ذلك، هو أن تهريب هذه الكمية الكبيرة من الأسلحة يُعد أمرًا غير مسبوق في السوق السوداء. هذا يثير تساؤلات مهمة حول ملكية هذه الأسلحة، حيث تشير التكهنات إلى احتمال أن تكون تابعة للحكومة. إذا كان ذلك صحيحًا، فإنه يكشف عن نقص في الشفافية والمساءلة في عمليات شراء الأسلحة الحكومية.[3]

من جهة أخرى، هناك قلق متزايد بين الأطراف السياسية في ولاية غلمدغ من أن نهب الأسلحة الثقيلة من قبل عشيرة مريحان قد يؤثر سلبًا على الاستقرار السياسي في المنطقة من خلال تأجيج النزاعات العشائرية القائمة في معظم أنحاء الولاية. وهذا يعكس مشكلة أعمق تتعلق بانتشار الأسلحة غير المشروعة، التي تغذيها عوامل داخلية وخارجية، وتتطلب تدخلًا فوريًا من الحكومة.

في محاولة لمعالجة هذا الوضع، قرر مجلس الأمن الوطني الصومالي، في ١٨ يوليو، بعد اجتماع طارئ للتعامل مع الأزمة، فرض حظر كامل على تجارة الأسلحة غير المشروعة. كما أصدر تعليماته لوزارة العدل والشؤون الدستورية باتخاذ إجراءات قانونية ضد المتورطين في التهريب.[4] ومع ذلك، لم يتم اتخاذ أي إجراءات حتى الآن ضد أي جهة معنية. بالإضافة إلى ذلك، أصدرت وزارة الخارجية والتعاون الدولي بيانًا دعت فيه إثيوبيا إلى حثت فيه إثيوبيا على وقف تدخلاتها في الشؤون الداخلية للصومال، متهمةً إياها بتسليح وتجهيز مليشيات عشائرية. وقد وصفت إثيوبيا هذا الاتهام بأنه تشهير.[5]

تزامنت حادثة عابُد واق مع العديد من الأحداث المترابطة، منها أنها حدثت بعد رفع حظر الأسلحة الذي دام ثلاثة عقود، ووسط عمليات قتالية ضد حركة الشباب التي تعتمد بشكل كبير على السوق السوداء للحصول على أسلحة مهربة بشكل غير مشروع لمواصلة ودعم عملياتها، كما صادفت فترة تدهور العلاقات بين الصومال وإثيوبيا إثر توقيع الأخيرة على مذكرة تفاهم لتبادل الاعتراف بالاستحواذ على البحر مع صوماليلاند، وهي منطقة انفصالية أعلنت الاستقلال من جانب واحد منذ عام ١٩٩١. وقد أثارت هذه العوامل مجتمعةً، جدلاً واسعًا، وطرحت تساؤلات عما إذا كان الصومال مستعدًا لرفع الحظر، وكيف يمكن لحوادث مشابهة أن تؤثر على مستقبله.

٣. انتشار الأسلحة غير المشروعة في الصومال

يشهد الصومال انتشارًا واسعًا للأسلحة غير المشروعة منذ ثمانينيات القرن الماضي، تزامنًا مع اندلاع الحروب بالوكالة مع إثيوبيا المجاورة. ومع انهيار الحكومة المركزية في عام ١٩٩١، واندلاع الحرب الأهلية، فقدت الدولة السيطرة على تدفق الأسلحة داخل أراضيها، مما جعل الصومال أحد أبرز مراكز تهريب الأسلحة في إفريقيا.[6] ويتميز سوق الأسلحة غير المشروعة في البلاد بتنوعه، حيث يضم مجموعة واسعة من الأسلحة، بدءًا من الأسلحة الصغيرة والخفيفة إلى البنادق الهجومية. ورغم الجهود المبذولة لاستعادة الدولة عافيتها بعد سنوات من الحرب الأهلية، فإن الحكومة المركزية لا تزال بعيدة عن تحقيق السيطرة الفعالة على تدفق الأسلحة عبر الحدود البرية والبحرية.

وتُعزز عوامل عديدة استدامة هذه التجارة ، أبرزها الطلب المرتفع من مختلف الأطراف والعوائد المالية الكبيرة التي يحققها المهربون. أدى ذلك إلى نظام ذاتي الاستدامة ظل قائمًا رغم الحظر المفروض على الأسلحة. وتُبرز الحوادث الأخيرة حجم المشكلة: ففي ديسمبر ٢٠٢٢، اعترضت البحرية الأمريكية سفينة يديرها أفراد صوماليون وتحمل ٥٠ طنًا من الذخيرة في خليج عمان.[7] وفي مايو ٢٠٢٣، صادرت وكالة الاستخبارات والأمن الوطني (نيسا) معدات عسكرية في ميناء مقديشو، زعمت الحكومة أنها كانت موجهة لحركة الشباب.[8]

يمكن تصنيف العوامل المؤدية إلى انتشار الأسلحة غير المشروعة في الصومال إلى عوامل داخلية

وخارجية:

تتعلق العوامل الداخلية بقدرات الحكومة الفيدرالية الصومالية والولايات على التعاون في إدارة أسلحتهم وذخائرهم بفعالية أو معالجة قضية الأسلحة غير المشروعة. وتشمل هذه العوامل: ضعف الأطر القانونية والسياساتية المتعلقة بالأسلحة، وقصور في تنفيذ الأطر القائمة، وتسرب الأسلحة من المستودعات وتحويلها بشكل غير قانوني، وكذلك غارات حركة الشباب المتكررة على قواعد قوات الأمن الصومالية أو قواعد بعثة الاتحاد الإفريقي الانتقالية، حيث يتم الاستيلاء على الأسلحة والذخيرة. تكررت هجمات حركة الشباب التي تعتمد على نهب القواعد العسكرية لتأمين أسلحتها على مر السنين.

3. HIPS interview, 2024.
4. A press release from the Ministry of Information, Culture, and Tourism on the 18th of July about the outcome of the emergency meeting session of the NSC.
5. VOA interview with the spokesperson of the Ministry of Foreign Affairs of Ethiopia on 23rd of July https://www.youtube.com/watch?v=JB0WFGSi2H0
6. Chiara Gentili, 2024 “Countering the arms race in Somalia.” https://globalinitiative.net/analysis/arms-trafficking-somalia-ocindex/
7. Final report of the Panel of Experts on Somalia, 2023.
8. Sonna, 2023, https://sonna.so/en/nisa-thwarts-al-shabaabs-attempt-to-receive-military-equipment/

ففي عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩، هاجمت الحركة قاعدتين لقوات الأمن الصومالية، حيث استولت على معدات عسكرية متنوعة، شملت مركبات ومدافع مضادة للطائرات وكميات كبيرة من الذخيرة.[9] وفي عام ٢٠٢٣، هاجمت الحركة قاعدة تابعة لبعثة الاتحاد الإفريقي الانتقالية، مما أسفر عن مقتل حوالي ٥٤ جنديًا أوغنديًا، في حادثة وصفها الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني بأنها إحدى أسوأ الهجمات التي شنتها الحركة [10].

تشمل العوامل الخارجية: عدم الاستقرار السياسي في اليمن: التي يُعتبر مصدرًا رئيسيًا للأسلحة غير المشروعة التي تصل إلى الصومال. وقد حقق فريق الخبراء المعني بالصومال، على سبيل المثال، في ثلاث حالات لشحنات أسلحة غير مشروعة اعترضتها القوات البحرية الدولية، وكانت تحملها سفن لا ترفع أعلامًا. وعلى الرغم من عدم وضوح وجهات هذه الشحنات، فإن الشحنات المضبوطة تضمنت مجموعة متنوعة من الأسلحة، مثل البنادق والرشاشات الثقيلة وقاذفات القنابل الصاروخية. [11] وتلعب التوترات الإقليمية ولا سيما العلاقة بين الصومال وإثيوبيا، دورًا محوريًا في تدفق الأسلحة غير المشروعة. إذ شهدت البلاد تدفقًا متزايدًا للأسلحة عقب تدهور العلاقات بين الصومال وإثيوبيا بعد توقيع الأخيرة مذكرة تفاهم مع صوماليلاند في يناير ٢٠٢٤. تضمنت المذكرة منح إثيوبيا قاعدة بحرية على البحر الأحمر مقابل الاعتراف بصوماليلاند كدولة مستقلة. [12]

وتُبرز هذه العوامل، إلى جانب ضعف أمن الحدود وانتشار الأسلحة بين المدنيين، وغياب القدرات الحكومية الكافية على المستويين الفيدرالي والإقليمي، التعقيد الشديد الذي يحيط بتدفق الأسلحة غير المشروعة. ويؤكد ذلك الحاجة الملحة إلى تبني نهج تعاوني تقوده الحكومة الفيدرالية، من خلال وضع وتنفيذ السياسات القانونية اللازمة للحد من تدفق هذه الأسلحة.

٤. حادثة عابُد واق

في ١٥ يوليو، هاجمت مليشيات عشائرية قوات الأمن التابعة لوكالة الاستخبارات والأمن الوطني التي كانت ترافق شاحنات تحمل أسلحة وذخائر قادمة من إثيوبيا. أسفرت المواجهة عن وقوع ١٢ ضحية، بينهم جنديان من الاستخبارات. [13] وتشير التقارير إلى أن وسطاء سلموا الأسلحة إلى وكالة الاستخبارات بالقرب من منطقة بَلَنْبَل الواقعة على الحدود.

أثارت هذه الحادثة تداعيات واسعة في أنحاء الصومال، مسلطة الضوء على الصراع المستمر مع انتشار الأسلحة غير المشروعة وتداعياته الاجتماعية والسياسية الأوسع. أصدرت كل من الحكومة الفيدرالية الصومالية وحكومة ولاية غلمدغ بيانات بدت وكأنها منسقة، وصفت فيها الأسلحة بأنها مهربة بطريقة غير قانونية، وتعهدت بمحاسبة المسؤولين عن الحادثة.

ظهرت تفسيرات متعددة حول أصل وملكية الأسلحة المصادرة، وكذلك أسباب شرائها ودوافع الاستيلاء عليها. إحدى الفرضيات البارزة هي أن الحكومة الفيدرالية حصلت على هذه الأسلحة سرًا من خلال وسطاء، وأنها كانت مخصصة لمليشيات عشائرية من المعويسلي التي تشارك في محاربة حركة الشباب. ساعدت هذه المليشيات القوات المسلحة الصومالية في تحرير مناطق وقرى في المنطقة، مثل عيل ديري وغَلْعد.[14]

هناك تكهنات بأن بعض كبار المسؤولين في ولاية غلمدغ أبلغوا الميليشيات، خوفًا من أن تكون الأسلحة مخصصة لرجال الأعمال والسياسيين الذين يخططون للتنافس على رئاسة غلمدغ في الانتخابات المقبلة المؤجلة. كما أُشيع أن قادة غلمدغ يخشون من استخدام هذه الأسلحة ضدهم في حال نشأت صراعات انتخابية بين قيادات الولاية والحكومة الفيدرالية.[15]

بعيدًا عن السياسة الانتخابية، أثارت الحادثة جدلًا واسعًا بين السياسيين في الحكومة الفيدرالية، حيث أشاد بعض البرلمانيين بإجراءات مليشيات عشيرة مريحان، [16] بينما أبدى آخرون مخاوفهم بشأن التداعيات المحتملة على أمن ولاية غلمدغ والحكومة الفيدرالية. أشار بعض المحللين والسياسيين إلى أن تسليح مليشيات عشائرية معينة، مثل المعويسلي، خلال العمليات المناهضة للإرهاب في غلمدغ وهيرشبيلي عام ٢٠٢٣، قد خلق اختلالًا حقيقيًا أو مُتخيّلا في توازن القوى العشائري وأثار توترات واسعة النطاق.

---

9. United Nations, Security Council (note 89), S/2019/858, para. 119.
10. https://www.france24.com/en/africa/20230604-more-than-50-ugandan-peacekeepers-killed-in-al-shabaab-attack-in-somalia-president-says
11. United Nations, Security Council (note 88), S/2017/924, paras 108–17.
12. https://www.crisisgroup.org/africa/horn-africa/ethiopia-somaliland/stakes-ethiopia-somaliland-deal
13. HIPS interview, 2024.
14. HIPS interview, 2024.
15. HIPS interview, 2024.
16. HIPS interview, 2024.

ثانيًا، هناك شعور متزايد بين بعض أفراد عشيرة مريحان بأن مجتمعهم يعاني من نقص التمثيل داخل القوات المسلحة الوطنية الصومالية وقوات الدّراويش التابعة غلمدغ. بالإضافة إلى ذلك، يقال إن هناك استياءً بين عشائر مريحان من عدم تزويدهم بأسلحة مماثلة لتلك التي وفّرت لعشائر أخرى في المنطقة. بشكل خاص، يعتقد أفراد من مجتمع مريحان أن الأسلحة كانت موجهة إلى فصيلة سعد من هبر غِدِر، التي تخوض نزاعات طويلة مع فصيلة وَغَرْدع من عشيرة مريحان.[17] كما تخوض فصيلة سعد حاليًا، صراعًا مع عشيرة ليلكاسي في منطقة مدغ، وهي عشيرة تنتمي إلى قبيلة الدارود نفسها التي ينتمي إليها مريحان.[18]

كشفت حادثة عابُد واق عن مشكلتين رئيسيتين: ضعف كل من حكومة غلمدغ والحكومة الفيدرالية في مواجهة النزاعات العشائرية، حيث قامت مليشيات بنهب كميات كبيرة من الأسلحة في وضح النهار.التداعيات غير المتوقعة لتسليح مليشيات عشائرية كجزء من جهود الحكومة الفيدرالية لمحاربة حركة الشباب، مما أدى إلى سباق تسلح بين العشائر وزيادة التوترات في المنطقة.

٥. دور إثيوبيا

لطالما لعبت إثيوبيا دورًا محوريًا في تشكيل السياسة الداخلية للصومال على مدى سنوات عديدة، حيث قدمت دعمًا سياسيًا وعسكريًا للفصائل داخل الصومال التي تتماشى مع مصالحها. تاريخيًا، قامت إثيوبيا بتسليح واستضافة مليشيات عشائرية متمردة، تمكنت لاحقًا من الإطاحة بالنظام العسكري لسياد بري. بالإضافة إلى ذلك، تدخلت إثيوبيا في الصومال عام ٢٠٠٦ لدعم الحكومة الفيدرالية الانتقالية في مواجهتها مع اتحاد المحاكم الإسلامية. منذ ذلك الحين، ظلت إثيوبيا لاعبًا نشطًا في السياسة الداخلية الصومالية.[19]

عندما تولى رئيس الوزراء أبي أحمد السلطة في إثيوبيا، تبنت بلاده سياسة عدم التدخل، وبدأت في العمل مباشرة مع الحكومة الفيدرالية الصومالية خلال فترة إدارة الرئيس فرماجو. ومع ذلك، يبدو أن هذا النهج قد تغيّر بعد توقيع إثيوبيا مذكرة تفاهم تمنحها حق الوصول السيادي إلى البحر الأحمر، في أعقاب شهور من تصريحات رئيس الوزراء أبي أحمد بشأن سعي إثيوبيا للحصول على منفذ بحري.[20]

أحد الأمثلة البارزة على هذا التحول يتمثل في شحنات الأسلحة المهربة التي دخلت الصومال من إثيوبيا مؤخرًا، أو شحنة الأسلحة التي قدمتها إثيوبيا لولاية بونتلاند.[21] تشير هذه الأمثلة إلى أن إثيوبيا قد عادت إلى اتباع سياسة صارمة تجاه الصومال، تهدف إلى إذكاء الصراعات الداخلية، وخصوصًا النزاعات العشائرية، من خلال تسليح الولايات الأعضاء المعارضة للإدارة الحالية للرئيس حسن شيخ محمود وبعض العشائر. مثل هذه السياسة قد لا تؤدي فقط إلى زعزعة استقرار الصومال، بل تسهم أيضًا في زعزعة استقرار المنطقة بأكملها، وقد تستفيد منها الجماعات الإرهابية مثل الشباب وداعش، إذ يمكن أن تستغل هذه الصراعات لتجنيد المزيد من المقاتلين.

٦. التداعيات المحتملة لحادثة عابُد واق

إن الاستيلاء على ترسانة كبيرة من الأسلحة من قبل عشيرة في منطقة تشهد صراعات عشائرية مستمرة قد يكون له آثار داخلية وإقليمية أوسع نطاقاً. أولاً، إن الاستحواذ على مثل هذه الترسانة من قبل عشيرة مريحان قد يؤدي إلى تفاقم الصراعات العشائرية القائمة حيث تقاتلت عشائر مريحان الفرعية ضد بعضها البعض وضد جميع العشائر تقريباً في غلمدغ. ثانياً، إن حصول عشيرة واحدة على بضعة ملايين من الدولارات في شحنات الأسلحة المجانية (المنهوبة) يؤثر على توازن القوى بين العشائر في المنطقة، وهذا من شأنه أن يزيد من انتشار الأسلحة غير المشروعة في جميع أنحاء البلاد، وخاصة في غلمدغ. وقد يدفع هذا عشائر أخرى في المنطقة، مثل سليمان، وسعد، ودر وعير - التي كانت في صراع طويل الأمد مع مريحان - إلى البحث عن أسلحة إضافية في سباق تسلح لموازنة مريحان. وقد يشجع هذا أيضاً العشائر في جميع أنحاء البلاد على نهب أي أسلحة تصادفها، بغض النظر عن ملكيتها. على سبيل المثال، في سبتمبر ٢٠٢٤، حاولت عشائر في منطقة مدغ الاستيلاء على شاحنات تنقل أسلحة إلى بونتلاند، لكن الولاية نجحت في مرافقة الشاحنات إلى غروي. ومن المؤسف أن مثل هذا الوضع قد يجعل الصراعات العشائرية المستقبلية حتمية ومميتة ما لم تنفذ كل من حكومة الفيدرالية وحكومات الولايات، وخاصة ولاية غلمدغ، حلولاً وقائية .[22]

17. HIPS interview, 2024
18. HIPS interview, 2024.
19. Mesfin, Berouk. “Ethiopia’s role and foreign policy in the Horn of Africa.” International Journal of Ethiopian Studies (2012): 87-113.
20. https://www.bbc.co.uk/news/world-africa-67858566
21. https://www.voanews.com/a/somalia-accuses-ethiopia-of-shipping-illegal-arms-to-semi-autonomous-region-/7792758.html
22. HIPS interview with an academic.

ثالثا، هناك خطر كبير يتمثل في إمكانية دخول الأسلحة إلى السوق السوداء. وعلى الرغم من الاتفاق المزعوم بين عشيرة مريحان على عدم بيع الأسلحة الثقيلة، لا سيما في ظل عداء العشيرة مع خمس عشائر أخرى على الأقل في المنطقة، فإنه من غير المرجح أن يصمد مثل هذا الاتفاق، نظرًا للعدد الكبير من الأسلحة المنهوبة وتنوع الأطراف التي شاركت في نهبها، بما في ذلك المجرمين. وتشير التقارير إلى أن بعض الأسلحة الصغيرة والخفيفة، مثل بنادق الكلاشنكوف والمسدسات، تُباع بالفعل في السوق.[23]

وهذا يشير إلى أن هذه الأسلحة قد تنتهي في نهاية المطاف وبسهولة في أيدي جماعات خطيرة، مثل حركة الشباب، التي تعتمد بشكل كبير على السوق السوداء، من بين مصادر أخرى، لتسليح قواتها. ومن المرجح أن يؤدي حقيقة أن عشيرة مريحان في منطقة غلغدود من أتباع الطرق الصوفية، الذين يرفضون بشدة أيديولوجية حركة الشباب، إلى تثبيط بيع الأسلحة مباشرة إلى حركة الشباب. ومع ذلك، قد تقوم حركة الشباب بشراء هذه الأسلحة من خلال وسطاء.

رابعا، نظرا لعدم الاستقرار السياسي الداخلي الذي واجهته البلاد في السنوات الأخيرة، هناك مخاوف من أن الأسلحة قد تعبر الحدود وتعود إلى إثيوبيا. وإذا انتهى الأمر ببعض هذه الأسلحة في المناطق التي تشهد انتفاضات ضد النظام الحالي، مثل أمهرا وأورومو، فقد يؤدي ذلك إلى تفاقم الانتفاضات المسلحة ضد الحكومة والصراعات العرقية في جميع أنحاء إثيوبيا.

ومما يزيد من التعقيد حقيقة أن الحادث وقع وسط انهيار دبلوماسي بين الصومال وإثيوبيا، في أعقاب توقيع إثيوبيا على مذكرة التفاهم مع صوماليلاند.[24] كما تنظر مقديشو إلى مذكرة التفاهم باعتبارها محاولة من جانب أديس أبابا لزعزعة استقرار الصومال.[25] وهذا لن يمثل فرصة دعائية لجماعات مثل الشباب فحسب، بل ويهدد أيضا زعزعة استقرار المنطقة بشكل أكبر.

٧. مستقبل حظر الأسلحة

في عام ١٩٩٢، وبعد انهيار النظام العسكري واندلاع الحرب الأهلية، فرض مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حظراً كاملاً على الأسلحة على الصومال للحد من تدفق الأسلحة التي قد تؤدي إلى تأجيج الصراع وتوفير فرصة لمعالجة الأزمة الإنسانية والنزوح الواسع النطاق.[26] ومع ذلك، في عام ٢٠١٣، تم رفع حظر الأسلحة جزئيًا، مع وضع متطلبات الإبلاغ عن شحنات الحكومة وآليات المساءلة.[27] ومنذ ذلك الحين، دعت الحكومات الصومالية المتعاقبة باستمرار إلى رفع الحظر بالكامل، بحجة أنه ضروري لهزيمة حركة الشباب وضمان أمن واستقرار الأمة.

في عام ٢٠٢١، وبعد مفاوضات مكثفة، وافق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على إرسال فريق فني من مكتب الأمين العام لتقييم قدرة الصومال على إدارة الأسلحة والذخيرة.[28] وكان الهدف الأساسي هو تقديم توصيات من شأنها أن توجه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في مراجعته لحظر الأسلحة. في يوليو/تموز ٢٠٢٢، زار الفريق الفني مقديشو وبيدوا. وأعد الفريق الفني تقريرًا شاملاً يحدد عشرة معايير لرفع حظر الأسلحة بالكامل.[29] وقد شكل هذا التقرير، الذي تم تقاسمه مع مجلس الأمن، معلمًا مهمًا، حيث قدم للحكومة الفيدرالية الصومالية معايير واضحة للإزالة المحتملة لحظر الأسلحة لأول مرة منذ فرضه.

وعلاوة على ذلك، ونشر فريق فني آخر في عام ٢٠٢٣ لتقييم التقدم الذي أحرزته الحكومة الصومالية مقابل المعايير المحددة لحظر الأسلحة. وأعد الفريق مرة أخرى تقريرًا شاملاً في سبتمبر/أيلول من ذلك العام، يوضح التقدم ويحدد مجالات التحسين.[30] وعلى الرغم من أن التقرير لم يحدد بشكل قاطع ما إذا كانت الصومال مستعدة لرفع حظر الأسلحة بالكامل، إلا أنه قدم للحكومة أدلة مقنعة لجهود الضغط التي تبذلها لرفع الحظر بالكامل. ونتيجة لذلك، اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٣ قرارين: الأول برفع حظر الأسلحة المفروض على الحكومة الاتحادية،[31] والثاني بفرض حظر على حركة الشباب وغيرها من الجهات الفاعلة غير الحكومية.

23. HIPS interview with the former mayor of Abudwak.
24. Heritage Institute for Policy Studies, 2024 “Ethiopia’s MoU with Somaliland: A threat to Somalia’s Sovereignty and Regional Stability” https://heritageinstitute.org/ethiopias-mou-with-somaliland-a-threat-to-somalias-sovereignty-and-regional-stability/
25. A leaked letter from the Ministry of Foreign Affairs and International Cooperation, dated July 22nd, was sent to its diplomatic corps worldwide.
26. Resolution 733 –paragraph 5, adopted on 23 January 1992.
27. Resolution 2093 – paragraphs 33&34, adopted on 6 March 2013
28. Resolution 2607 – paragraph 42, adopted on 15 November 2021.
29. A letter dated 15 September 2022 from the Secretary-General Office to the President of the Security Council contained the outcome of his team’s assessment. Available publicly.
30. A letter dated 15 September 2023 from the Secretary-General to the President of the Security Council containing the outcome of their assessment of the benchmarks set for the total lifting of the arms embargo. Available publicly.
31. Resolution 2714, adopted 1 December 2023.

وبموجب هذا الترتيب، اتفقت الحكومة الاتحادية ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على تطبيق ثلاثي المستويات لحظر الأسلحة. وقد مُنحت الحكومة الاتحادية رفعًا كاملاً لحظر الأسلحة ولا يُطلب منها سوى تقديم تقريرين (تقرير منتصف المدة وتقرير نهائي) لإبلاغ المجلس بشرائها أو تبرعها الأخير بالأسلحة والذخيرة. ومع ذلك، يتعين على الدول الاتحادية اتباع إجراءات الإخطار من خلال الحكومة الاتحادية إذا كانت تنوي شراء أو تلقي أسلحة وذخيرة متبرع بها.[32] وقد تم وضع هذا الهيكل لمنح الحكومة الاتحادية السيطرة الكاملة على جميع الأسلحة التي تدخل البلاد، وضمان الإدارة الفعالة للأسلحة والذخيرة. وفي الوقت نفسه، يتم فرض حظر كامل على حركة الشباب وغيرها من الجهات الفاعلة التي تزعزع استقرار السلام والأمن في الصومال.[33]

ولكن الحادث الأخير في أبودواك أشعل من جديد الجدل حول ما إذا كان قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة برفع حظر الأسلحة مناسبًا. وسارعت كل من صوماليلاند وبونتلاند، اللتين عارضتا الرفع، إلى تسليط الضوء على تداعيات القرار.[34] بالإضافة إلى ذلك، طلبت بونتلاند، التي كانت على خلاف مع الإدارة الحالية منذ إنشائها، من مجلس الأمن إعادة النظر في قراره. [35]

ومن الجدير بالذكر أن حادثةعابُد واق من غير المرجح أن تدفع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى اتخاذ إجراءات جذرية، مثل إعادة فرض حظر الأسلحة. ومع ذلك، تتكشف هذه الأحداث جنبًا إلى جنب مع التقييمات الفنية القادمة، والتي تهدف إلى تقييم تقدم الحكومة وفقًا للمعايير التي تم تحديدها في عام ٢٠٢٢. كما طلب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تمديد التقييم هذه المرة ليشمل جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، حيثما كان ذلك عمليًا. ومع ذلك، فشل التقرير الصادر في ١٥ أكتوبر في معالجة حادثة عابُد واق أو القضية الأوسع نطاقًا والمتمثلة في الاتجار غير المشروع بالأسلحة.

وعلى العكس من ذلك، ناقش التقرير النهائي لفريق الخبراء، الذي كلف به قرار مجلس الأمن رقم ٢٧١٣ بشأن الصومال والذي صدر في أكتوبر/تشرين الأول من هذا العام، على نطاق واسع حادثة عابُد واق والتحدي الأوسع المتمثل في الاتجار غير المشروع بالأسلحة. ووفقًا للتقرير، فإن الحادثة تمثل أهم حالة موثقة لتحويل الأسلحة منذ رفع حظر الأسلحة في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٣. وبينما يشير التقرير إلى أن التحقيق بشأن أصل الأسلحة المنهوبة والمستخدمين المقصودين لها لا يزال جاريًا، فإنه يؤكد أن هناك قضايا خطيرة تتعلق «بالمشتريات غير النظامية للأسلحة والذخيرة والتي تقع خارج أطر إدارة الأسلحة والذخيرة الوطنية.»[37] وبعبارة أخرى، يشير هذا إلى السوق المستمرة والمزدهرة لتجارة الأسلحة غير المشروعة في الصومال على الرغم من الإنجاز البارز الذي حققته البلاد في رفع حظر الأسلحة الطويل الأمد.

٨. الخلاصة

إن انتشار الأسلحة غير المشروعة يظل يشكل تحدياً بالغ الأهمية لاستقرار الصومال، كما يتبين من حادثة عابُد واق الأخيرة، وتوريد الأسلحة مؤخراً إلى ولاية بونتلاند من قِبَل إثيوبيا. وتؤكد هذه الأحداث على التعقيدات المحيطة بالسيطرة على الأسلحة، بما في ذلك ضعف أمن الحدود، والصراعات العشائرية، والتأثيرات الخارجية، وكلها عوامل تؤدي إلى تفاقم التهديد الذي تشكله تدفقات الأسلحة الغير خاضعة للرقابة. ومع ذلك، هناك حاجة إلى أن تعمل الحكومة الصومالية، بما في ذلك الدول الأعضاء في الاتحاد الفيدرالي الصومالي، بشكل تعاوني على تطوير الأطر القانونية والسياسية لمكافحة تجارة الأسلحة غير المشروعة ومعالجة آثارها الأوسع نطاقاً.

٩. التوصيات

بشأن الأسلحة المنهوبة:

- ينبغي للحكومة الفيدرالية الصومالية أن تعالج هذه القضية بحذر، لأن أي محاولات قسرية لاستعادة الأسلحة من الميليشيات العشائرية أو الجمهور قد تتصاعد إلى صراعات أخرى. إن الحفاظ على الثقة بين الحكومة ــ وخاصة مؤسساتها الأمنية ــ والمجتمع المحلي أمر بالغ الأهمية لضمان الاستقرار في المنطقة وتعزيز المكاسب التي تحققت ضد حركة الشباب خلال المرحلة الأولى من الهجمات.

32. Resolution 2713–paragraphs 36, 37,38, 39, adopted on 1 December 2023.
33. Ibid.
34. A press release from the Ministry of Foreign Affairs & International Cooperation of Somaliland on 16 July 2024. An interview the current Minister of Interior of Puntland, Abdi Farah Said, gave to Bloomberg on 18 July 2024. https://www.bloomberg.com/news/articles/2024-07-18/somalia-region-wants-un-to-reinstate-a-31-year-old-arms-embargo
35. Ibid, interview with the Minister of Interior.
36. Letter dated 15 October 2024 from the Secretary-General addressed to the President of the Security Council https://digitallibrary.un.org/record/4063929?ln=ar&v=pdf
37. Letter dated 15 October 2024 from the Chair of the Security Council Committee pursuant to resolution 2713 (2023) concerning Somalia addressed to the President of the Security Council, p. 26. https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n24/268/38/pdf/n2426838.pdf

- ينبغي للحكومة الفيدرالية الصومالية وولاية غلمدغ أن تنظرا في دمج الميليشيات العشائرية التي استولت على الأسلحة إما في القطاع ٢١ من القوات المسلحة الوطنية الصومالية أو في قوات الدرويش التابعة لولاية غلمدغ. ومن شأن هذا التكامل أن يساعد في ضمان خضوع الأسلحة المنهوبة لسيطرة الحكومة الفيدرالية الصومالية أو غلمدغ، وبالتالي الحد من خطر استخدامها في الصراعات العشائرية.

- ينبغي للحكومة الفيدرالية الصومالية أن تستعين بمساعدة شيوخ عشيرة مريحان، بما في ذلك الأوغاس، لتسهيل المفاوضات مع الميليشيات العشائرية بشأن بيع هذه الأسلحة للحكومة. وينبغي أن تكون الأولوية للأسلحة الثقيلة، مثل رشاشات دوشكا، وتلك التي قد لا تعرف الميليشيات كيفية استخدامها، مثل بنادق القنص. ومن شأن هذا النهج أن يمكّن الحكومة ليس فقط من استعادة بعض الأسلحة، بل ويساعد أيضاً في منع وقوعها في أيدي الجماعات المتطرفة مثل حركة الشباب.

فيما يتعلق بانتشار الأسلحة غير المشروعة:

- ينبغي للحكومة الفيدرالية الصومالية أن تتبنى تدابير صارمة لمكافحة انتشار الأسلحة غير المشروعة من خلال إغلاق الأسواق السوداء التي تسهل توزيعها. وينبغي تحقيق ذلك من خلال تعزيز الأطر القانونية القائمة من خلال سن مشروع قانون الأسلحة النارية، الذي كان معلقاً منذ العام الماضي. ويتعين على مشروع القانون أن يضع لوائح شاملة تحكم حيازة الأسلحة النارية وشرائها وبيعها واستخدامها داخل البلاد، مما يمكن الحكومة من إدارة الأسلحة المملوكة للعشائر وغيرها من الجهات الفاعلة بفعالية من خلال نظام تسجيل وتتبع قوي.

- تحتاج الحكومة إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في عمليات الإنفاق الدفاعي وشراء الأسلحة. ويشير توجيه مجلس الأمن القومي بتقديم سياسة المشتريات الخاصة بالأسلحة والذخيرة لقوات الأمن الصومالية إلى مجلس الوزراء إلى التقدم. ومع ذلك، فإن التنفيذ الفعال أمر بالغ الأهمية لمنع التحويل وسوء الإدارة.

- ونظراً للطبيعة الواسعة النطاق للأسلحة في أيدي المدنيين، فإن الحكومة بحاجة إلى وضع استراتيجية مفصلة ومحددة للسياق لنزع السلاح والتسريح تهدف إلى استعادة الأسلحة في أيدي العشائر والمدنيين. يجب أن يكون هذا جهدًا تدريجيًا وطويل الأمد، مع الاعتراف بأنه قد يتطلب وقتًا وموارد كبيرة.

- يجب على الحكومة الفيدرالية الصومالية تطوير استراتيجية عملية ومحددة السياق لتعزيز أمن الحدود من خلال التنسيق الوثيق مع الولايات الأعضاء الفيدرالية لتجنب الخلافات السياسية ومعالجة فجوات القدرات، بما في ذلك القوى العاملة. إن إعادة تأسيس مكاتب الأمن الإقليمية وتوفير الموارد لها أمر ضروري لضمان التعاون الفعال وتنفيذ هذه الجهود.

- يجب على وزارات الداخلية والشؤون الفيدرالية والمصالحة في كل من الحكومة الفيدرالية الصومالية وغلمدغ إعطاء الأولوية للمصالحة في منطقة جلجادود للتوسط في سلام دائم. يمكن لاتفاقية جالكعيو للسلام، التي حلت الصراع المطول بين العشيرتين في المدينة، أن تكون بمثابة إطار أساسي لهذه الجهود.

- يعد التعاون الإقليمي والدولي أمرًا بالغ الأهمية لمعالجة انتشار الأسلحة غير المشروعة بشكل فعال. ينبغي للحكومة الاتحادية أن تستفيد من آليات التنسيق الإقليمية القائمة، مثل المركز الإقليمي للأسلحة الصغيرة، لتعزيز التعاون الإقليمي في مكافحة تهريب الأسلحة غير المشروعة، والذي يساهم بشكل كبير في زعزعة استقرار المنطقة.

فيما يتصل بالمجتمع الدولي:

- وأخيراً، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم مؤسسات الحكومة الاتحادية وحكومة الصومال الاتحادية المسؤولة عن إدارة الأسلحة والذخيرة. وينبغي أن يشمل هذا الدعم توفير الخبرة الفنية لتطوير الأطر القانونية والتنظيمية لتنظيم الأسلحة المملوكة للقطاع الخاص والمستوردة بشكل قانوني والأسلحة غير المشروعة، فضلاً عن تعزيز قدرتها على تأمين مياهها الساحلية.

HERITAGE

INSTITUTE

The Heritage Institute for Policy Studies
http://www.heritageinstitute.org